

سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: تطور الدول الآسيوية الحديثة التصنيع

ثانياً: أسباب أزمة بلدان شرق آسيا

ثالثاً: الدروس المستفادة من العولمة السريعة للاقتصادات الآسيوية

أولاً: تطور الدول الآسيوية الحديثة التصنيع

أثناء العقود الثلاثة الماضية، أصبح شرق آسيا من أكثر المناطق الاقتصادية أهمية في العالم، ومع إنشاء التكتلات التجارية في أمريكا الشمالية وأوروبا؛ بدأ الحديث عن منطقة شرق آسيا ككتلة من هذا القبيل، وإذا كان الحديث عن هذه الدول كمجموعة واحدة؛ فإن اقتصادات شرق آسيا متباينة؛ إذ «توجد اختلافات واضحة بينها في المساحة وعدد السكان والتاريخ، والنظام السياسي وحتى البنية الاقتصادية لهذه البلدان متميزة في كل بلد»⁽¹⁾، ورغم هذا الاختلاف إلا أنها تتميز بعوامل مشتركة تتمثل في⁽²⁾: الاهتمام بالتعليم، والمستوى العالمي للمدخرات الوطنية، والسياسات المحلية الملائمة، وتشجيع الصادرات، والاقتداء بالنموذج الياباني.

يمكن تلخيص مسيرة النمو الذهبية لدول شرق آسيا في النقاط التالية⁽³⁾:

- بعد الحرب العالمية الثانية كان الركود الاقتصادي والفقر سمة العيش في دول شرق آسيا؛
- في عقد الستينيات بدأت ملامح «الإقلاع الاقتصادي» في دول المجموعة الأولى (الجيل الأول) التي عُرِفَت بالتينات الآسيوية، (سنغافورة، هونغ

كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية) وفي عام ١٩٦٧ تشكّلت رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» لتحقيق التكامل الإقليمي؛

- وفي منتصف الثمانينيات ظهرت دول المجموعة الثانية (الجيل الثاني) التي عُرفت بالنمو الآسيوية، (أندونيسيا، ماليزيا، تايلندا، الفلبين)؛ حيث حققت نسبة نمو متوسطها ٨٪؛

- وفي عقد التسعينيات ظهرت دول المجموعة الثالثة (الجيل الثالث) والتي عُرفت بالأشبال الآسيوية (الفيتنام، بروناي، كمبوديا، ماينمار، لاوس)؛

- ومنذ عام ١٩٩٣ أصبحت تُعرف تجربة دول آسيا باسم «المعجزة الآسيوية»؛ حيث قام البنك الدولي بدراسة لبحث خبرة اقتصادات شرق آسيا، والسياسات العامة التي دعمت النمو، وطرحَت التساؤلات التالية:

• ما مصادر نجاح بلدان شرق آسيا؟

• وهل يمكن للاقتصادات الأخرى تكرار تطبيق السياسات التي

طرحتها هذه التجربة أم أن تقليدها أمر مستحيل؟

• إلى أي مدى تقدّم تجربة آسيا دروساً للاقتصادات النامية الأخرى؟

وقد اختلفت الآراء المتعلقة بتفسير العوامل الأساسية للنجاح:

فهنالك مَنْ يفسّره بالدور الكبير للدولة، مقابل آراء أخرى تؤكّد على الحرية الاقتصادية ودور السوق، وهناك مَنْ يُرجعه إلى دور إستراتيجية تشجيع الصادرات في ذلك التقدّم، مقابل الآراء التي تؤكّد أن التنمية المتوازنة مع عدالة التوزيع والاستناد إلى السوق في الوقت نفسه كانت هي العوامل الأكثر أهمية. وهناك مَنْ يُرجعه إلى الأهمية الفائقة للشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق هذا النجاح، مقابل الآراء التي تؤكّد على الإمكانيات الذاتية. لا شك أن الوصفة التي أثبتت لتحقيق ذلك التقدّم في شرق آسيا تختلف من بلد إلى آخر؛ إلا أنه حسب دراسة البنك الدولي؛ فإن عوامل النجاح الأساسية تعود إلى:

- تراكم رأس المال المادي؛ نتيجة معدلات ادخاراتها العالية؛
- تراكم رأس المال البشري؛ نتيجة تشجيعها لنظام تعليمي جيد؛
- كفاءة تخصيص رأس المال؛ نتيجة استخدامها مزيجاً من آليات السوق والتدخل الحكومي.

كما أنه ليست هناك صلة وثيقة بين الازدهار الاقتصادي في آسيا، ورأسمالية «دعه يعمل؛ دعه يمر»؛ حيث «لا يتدخل مهندسو التنمية الاقتصادية الآسيويون في توجيه تدفقات رأس المال قصيرة الأجل في أسواق المال فحسب؛ بل يضعون أيضاً شروطاً دقيقة للاستثمارات المباشرة التي تقوم بها المؤسسات المتعددة الجنسية، فماليزيا على سبيل المثال تراعي على نحوٍ منتظم مشاركة شركاتها الحكومية والخاصة في فروع هذه المؤسسات؛ وذلك رغبة منها في ضمان تلقي عدد متزايد من العمالة الوطنية للخبرات، والمعارف الضرورية للسوق العالمي، أضف إلى هذا أن كل هذه الدول تُنفق جزءاً معتبراً من ميزانيتها على خلق نظام تعليمي جيد، وقادر على رفع المؤهلات العامة لدى مواطنيها»⁽¹⁾.

ثانياً: أسباب أزمة بلدان شرق آسيا

في منتصف ١٩٩٧ انفجرت أزمة مالية في هذه المنطقة غيرت من المصطلحات من «المعجزة الآسيوية» و«التينيات الآسيوية» و«النمور الآسيوية» إلى «سقوط النمور» و«النمور الورقية» و«القطة الآسيوية» وأصبحت التساؤلات تُطرح كالتالي:

- هل العولمة الاقتصادية هي السبب في الأزمة الآسيوية؟
- هل يمكن لنمور آسيا أن تنهض من جديد؟
- ما مدى قابلية انتقال الأزمة إلى دول أخرى دخلت عالم العولمة بالطريقة نفسها؟

وكانت ملامح الأزمة تتمثل في: انخفاض قيمة العملة وهبوط الأسعار في

البورصة وإغلاق البنوك وارتفاع الديون...

كما توقّع الخبراء أن دول المنطقة تحتاج إلى ٣ سنوات حتى تستعيد نموها، أما الآثار التي بدأت في الظهور: انخفاض نسبة النمو العالمي، وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض دخل الدول المصدرة للبترول.

ولقد تفاجأ العالم لهذه الصدمة المالية الآسيوية التي دفعت الكثير من الاقتصاديين إلى البحث عن أسبابها...؛ ولهذا يمكن رصد الآراء التي تفسّر أسباب الأزمة:

- بعض الآراء وخاصة الغربية منها تؤكد على الأخطاء التي ارتكبتها تلك البلدان ومنها «المبالغة في استدعاء الاستثمارات الأجنبية، والقيام بمشاريع ضخمة احتاجت إلى تمويلات هائلة للقروض مع انعدام أو ضعف المنافسة، وقيام علاقة غير صحيحة بين رجال السياسة ورجال الأعمال أدت إلى انتشار الفساد»^(١)؛

- في حين تؤكد التحاليل الآسيوية على أن سبب الأزمة يعود إلى «خطة أو إيديولوجية أمريكية يُراد تطبيقها وتعميمها لإحباط أي تجربة أخرى متميزة أو مختلفة ومؤامرة على اقتصادات آسيا»^(٢).

ومن هنا يأتي الدور السلبي للمضاربين والنظام النقدي العالمي الحالي «الذي يفتح الأبواب للتجار من أصحاب المليارات ليدمروا اقتصاديات دول في فترة زمنية خيالية في قصرها، مقارنة بالفترة التي استغرقت في البناء»^(٣)، وهي إشارة إلى المضاربين في أسواق العملات والأسهم وخاصة المضارب الأمريكي اليهودي «جورج سوروس» الذي كتبت عنه المجلة الاقتصادية الأمريكية (*Business Week*) أنه «الرجل الذي يحرك الأسواق»^(٤).

وحسب (هانس وشومان)؛ فإن العالم تحوّل إلى رهينة في قبضة حفنة من

كبار المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية، فالمضاربون في القطاع المالي يشكّلون «وباء الإيدز في الاقتصاد العالمي»⁽¹⁾.

ثالثاً: الدروس المستفادة من العولمة السريعة للاقتصادات الآسيوية

هناك عدة دروس يمكن الاستفادة منها؛ حيث إنه من المفيد للدول تحديد مخاطر العولمة بشكل دقيق عند تطبيق «وصفة العولمة» على ضوء التجارب المعاصرة؛ فهناك تجربة عولمة في أمريكا اللاتينية (المكسيك) وأخرى في جنوب شرق آسيا.

إن الأزمة المالية الآسيوية لم تبرّر في الواقع سوى مخاطر فرض نظام اقتصادي عالمي يهيمن عليه ذوو رؤوس الأموال الذين لا يباليون بالحدود الجغرافية ولا يتحرّكون إلا بدافع الربح الخاص، بعيداً عن أي أهداف تنموية حقيقية.

كما كشفت هذه الأزمة عن الوجه الخفي للعولمة الاقتصادية التي تسعى الدول المتقدمة بمساعدة المؤسسات المالية الدولية (وعلى رأسها صندوق النقد الدولي) إلى فرضها على جميع الدول النامية، فالحرية المطلقة التي تتمتع بها رؤوس الأموال من حيث التحرك والتداول تجعلها تتميز بالمرونة والبحث عن أكبر ربح ممكن، دون مراعاة مصلحة الاقتصادات التي تنشط بداخلها، وهذا ما جعل أي انسحاب محسوس لرؤوس الأموال الأجنبية من بورصات وبنوك الدول الآسيوية يؤدي مباشرة إلى انهيار الاقتصادات الآسيوية.

وقد استطاعت هذه الأزمة أن تُبرز مدى تبعية الاقتصادات الناشئة لرؤوس الأموال المتداولة دولياً، كما لم تقدّم الأزمة المكسيكية درساً حقيقياً لاقتصادات جنوب شرق آسيا التي ظلّت تعتمد على رؤوس الأموال الغربية واليابانية في تنشيط أدائها الاقتصادي.

كما أظهرت التجربة الآسيوية أن الاقتصادات الضعيفة لا تستطيع أن تحقّق الاندماج في السوق العالمية من دون المخاطرة بانهيار اقتصادها، تحت ضغط

الشركات الكبرى القادرة على المنافسة للحدّ من القدرة التنافسية لهذه الدول. إن المغالطات التي يقدمها خبراء الدول المتقدمة حول أسباب الأزمة تثير الشك في مصداقية المؤسسات الاقتصادية العالمية، فهم يركّزون على أن الخطأ نشأ داخلياً (سوء التخطيط الحكومي، فساد إداري...) وليس هناك عوامل خارجية (العولمة الاقتصادية، ومبدأ تحرير التجارة الخارجية، وفتح الأسواق المالية بين جميع دول العالم).

وبينما كان الحديث قبل الأزمة عن مدح سياسات دول آسيا (المعجزة الآسيوية) أصبح الحديث بعدها عن هشاشة الأسس التي تقوم عليها هذه الدول (مديونية خارجية، غياب النظام الديمقراطي الغربي...).

كما بيّنت الأزمة المالية أن الدول المتقدمة تهدف إلى تحجيم تجربة النمو الآسيوية وإدخالها إلى حظيرة صندوق النقد الدولي؛ ففي الوقت الذي لا يقبل فيه الغرب أن تنمو هذه الدول بما يجعلها منافساً له في ظل الانفتاح والصراع والتنافس الاقتصادي؛ فهو لا يسمح بانتهيارها لأنه شريك فيها وله مصالح معها.

من ناحية أخرى؛ يمكن للأزمة الآسيوية أن تشكّل تجسيدا لمخاطر العولمة، وهي في حقيقتها تعريف للعولمة على أرض الواقع كما يمكنها أن تعطي درساً مفيداً للدول النامية، فآسيا التي كانت إلى وقت قريب تخيف الدول الغربية وحتى الولايات المتحدة بفعل نموها الاقتصادي المتسارع وسيطرتها على حركة الصادرات العالمية عادت إلى نقطة الانطلاق نتيجة لارتكازها المفرط على رؤوس الأموال الأجنبية، تبعثها هزات اجتماعية أثرت على الاستقرار السياسي بمعظمها.